إعلام أميركا يدعو أوباما إلى إحياء خطّته لضرب سورية «الموساد» يطلب عملاء جدداً له من العرب عبر «فايسبوك»

بينما كانت الصحف البريطانية مشغولة بالانتخابات المصرية، وتحليل فرص المرشحين الأساسيين للرئاسة، والتركيز على مطلب الشعب المصري الأول ألا وهو الأمن، كانت الصحف الأميركية، لا سيما «واشنطن بوست»، تحاول ـ مدفوعةً ربّما ـ تأجيج نار الأزمة في سورية، من خلال توجيه انتقادات للرئيس الأميركي باراك أوباما، ودعوته إلى إعادة إحياء خطّته لضرب سورية.

واستندت الصحيفة في دعوتها هذه، إلى ادّعاءات تنشرها بين الحين والآخر، وتتمثّل في أنّ سورية لم تتخلّص من أسلحتها الكيماوية كاملة، وأنّ الجيش العربي السوري ما زال يستعمل هذا النوع من الأسلحة حتى الآن.

وليس بعيداً عن تداعيات ما سمّي بـ«الربيع العربي»، فقد ذكرت صحيفة «معاريف» العبرية، أنّ جهاز الاستخبارات «الإسرائيلية» الموساد بدأ حملة كبيرة عبر شبكات التواصل الاجتماعي، خصوصاً «فايسبوك»، لتجنيد عملاء له في الدول العربية. وإن حالة عدم الاستقرار السياسي التي سادت عقب «الربيع العربي»، دفعت الموساد إلى توسيع عمله، وبات يبحث عبر شبكات التواصل الاجتماعي عن عملاء، مبيّنةً أن عمل المؤسسة الاستخباراتية انتقل من العمل السرّي إلى العام، وأنّ بعض الإعلانات يندرج تحت صفة البحث عن العمل.

FT

«فاينانشيال تايمز»: أنصار السيسي يتوقون إلى استعادة الأمن في مصر

قالت صحيفة «فاينانشيال تايمز» البريطانية، إن أنصار المرشح الرئاسي في مصر عبد الفتاح السيسي يتوقون إلى استعادة الأمن. ورصدت الصحيفة حالة التأييد التي يحظى بها وزير الدفاع السابق بين الطبقة العاملة وأصحاب الأعمال البسيطة.

ونقلت عن أحد هؤلاء، ويدعى محمد كمال قوله، إنّ مصر تحتاج إلى رجل عسكري، فالمدني لا فائدة منه. وتابع كمال الذي فقد عمله كعامل في مصنع للأثاث بعد التدهور الاقتصادي في السنوات الأخيرة، إن مصر لم تشهد ثورة بل شهدت انتكاسة لم يستفد منها سوى اللصوص و«البلطجية».

وتقول «فاينانشيال تايمز»، إن كمال مثله مثل عدد من أصحاب الأعمال أو المشروعات الصغيرة يخطط لتأييد السيسي في الانتخابات. وأشارت إلى أنه من المتوقع أن يحقق السيسي فوزاً سهلاً في الانتخابات في ظل ما يقوله أنصاره بأنه قادر على استعادة الأمن ووقف التراجع الاقتصادي، في حين أن منافسه السياسي اليساري والصحافي حمدين صباحي لا خبرة لديه في الحكم.

وأشارت الصحيفة، إلى أن السيسي يتمتع أيضاً بتأييد كبار رجال الأعمال ومؤسسات الدولة، وتعتمد حملة المرشح الرئاسي على خطاب وطني هدفه جذب قطاع واسع من المصريين الذين يسعون إلى الاستقرار بعد ثلاث سنوات من الاضطراب والتراجع الاقتصادي.

وزعمت الصحيفة، أنّ السيسي أوضح في مقابلاته الإعلامية الأخيرة أن الديمقراطية ليست أولوية بالنسبة إليه، وأن الضغوط من أجل إصلاح سريع قد تحطم الدولة المصرية وتسبب الفوضى. وعلى رغم أن معارضيه يرونه مستبداً، حسبما تقول «فاينانشيال تايمز»، إلا أن أنصاره يرونه منقذاً أطاح مرسي والإخوان.

The Washington Post

«واشنطن بوست»: أوباما مدعوّ إلى إحياء خطته لضرب سورية

واصلت صحيفة «واشنطن بوست» انتقاداتها للرئيس الأميركي باراك أوباما «بسبب سياسته إزاء سورية. وقال إنه اختار ألا يتخذ إجراءات بشأنها، في ظل ما يتردد عن استخدام الأسلحة الكيماوية مجدداً، على رغم أن بإمكانه إحياء خطته لتوجيه ضربات عسكرية إليها».

وأوضحت الصحيفة في افتتاحيتها أمس، «أن الإنجاز الرئيس الذي يمكن أن يدّعيه أوباما خلاف استجابته التي فشلت بشكل مأسوي للحرب الأهلية في سورية، يتآكل. فبعد أشهر من انتهاء الموعد النهائي للتخلص من الأسلحة الكيماوية التي يمتلكها الأسد، فإن النظام السوري لا يزال يحتفظ بمخزون كبير منها، وعاد أيضاً إلى الاعتداء على المناطق المدنية بالمواد الكيماوية، بينما كان ردّ الإدارة الأميركية مألوفاً، وذلك يعدّ محاولة عدم الاعتراف بهذه الحقائق».

واستمرّت الصحيفة في ادّعاءاتها قائلة: «على رغم تباهي المتحدثين باسم الإدارة الأميركية، بأن 92.55 من الأسلحة الكيماوية السورية قد أُخرجتْ من البلاد لتدميرها قبل نهاية حزيران المقبل، إلا أن دمشق تتلكأ في تسليم 27 طناً على الأقل من الكيماويات المستخدمة في تصنيع غاز السارين.

وفي حين يقول محللو الاستخبارات الأميركية والبريطانية والفرنسية، إن سورية على الأرجح تخفي ترسانتها التي لم تعلن عنها وتشمل مخزوناً من غاز السارين والخردل».

وذهبت الافتتاحية إلى القول بأن هناك عدة إجراءات يمكن أن تتخذها إدارة أوباما لمعاقبة سورية على استخدامها الأسلحة الكيماوية، ومنع مزيد من انتشارها. ويمكنها البدء بمنح المعارضة الصواريخ المضادة للطائرات لاستخدامها ضد طائرات الهليكوبتر التي تسقط قنابل الكلور. وبإمكانه إحياء خطته لشن ضربات عسكرية أميركية ضد البنية التحتية السورية التي تدعم هذه الهجمات.

وختمت الصحيفة افتتاحيتها بالقول: «إن الأسد يُسمح له لعدم تنفيذ التزاماته الخاصة بالأسلحة الكيماوية من دون عقاب، ليس لأنه لا يوجد ما يمكن أن تقوم به أميركا ولكن لأن أوباما اختار ألا يفعل شيئاً».

НЕЗАВИСИМАЯ

«نيزافيسيمايا غازيتا»: بحث المصالحة الفلسطينية على هامش اجتماع «أصدقاء سورية»

تناولت صحيفة «نيزافيسيمايا غازيتا» الروسية تطرّق مجموعة «أصدقاء سورية» الذي عقد في لندن الخميس 16 أيار، إلى التسوية الشرق أوسطية. وتسعى رام الله إلى إقناع واشنطن بدعم حكومة الوحدة الوطنية بمشاركة حركتي فتح وحماس حتى تستطيع التحدث باسم جميع الفلسطينيين، وبالتالي، تحقيق نقلة نوعية في مستوى المفاوضات مع تل أبيب.

وكان وزراء خارجية 11 بلداً (الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وبريطانيا وتركيا ومصر والأردن وقطر والسعودية والإمارات)، قد بحثوا الوضع الإنساني في سورية في ظل تنحي المبعوث الدولي العربي إلى سورية الأخضر الإبراهيمي ودعم ما يسمى «المعارضة المعتدلة»، واستئناف العملية الدبلوماسية بعد فشل مؤتمر «جنيف 2»، وإعلان دمشق إجراء الانتخابات الرئاسية في 3 حزيران. وعلاوة على ذلك، أصبحت لندن ساحة لبحث فرص مواصلة التسوية الفلسطينية ـ «الإسرائيلية». وفي مساء الأربعاء 14 أيار، عقد وزير الخارجية الأميركي جون كيري لقاء غير رسمي دام نحو ساعتين مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس في أحد الفنادق الفاخرة في لندن. ودعا كيري خلال اللقاء الجانبين إلى الامتناع عن القيام بخطوات غير مثمرة.

من جهته، أطلع عباس كيري على خطط تشكيل حكومة الوحدة الوطنية التي اتفقت عليها حركتا فتح وحماس بعد سبع سنوات من الانقسام. إلا أن كيري قال صراحة لعباس إن واشنطن لن تدعم عملية السلام بمشاركة حماس باعتبارها حركة إرهابية في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. في السياق ذاته، التقى عباس يوم الأربعاء الماضي رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون، ليؤكد له أن حكومة الوحدة الوطنية ستكون حكومة تكنوقراط تتناسب مع مبادئ رباعي الوسطاء الدوليين للتسوية الشرق أوسطية، معرباً عن استعداده لاستئناف المفاوضات مع «إسرائيل» في أسرع وقت.

TIMESONLINE

«تايمز»: ملك البحرين يزور لندن وسط مزاعم بالتعذيب تلاحق نجله

قالت صحيفة «تايمز» البريطانية، إن ملك البحرين يواجه مزاعم بالتعذيب قبيل زيارته المرتقبة إلى العاصمة البريطانية لندن. وأوضحت الصحيفة، بحسب مقتطفات نشرتها «بي بي سي»، أن الشرطة البريطانية تأهبت لدى وصول عاهل البحرين إلى لندن أمس الجمعة لارتباطات مع العائلة المالكة البريطانية، مع استمرار العنف في البحرين ومواجهة ابنه دعوى قضائية لرفع الحصانة عنه بسبب مزاعم التعذيب.

وأشارت الصحيفة إلى أن ملك البحرين حمد بن عيسي آل خليفة، سيشارك الملكة إليزابيث في عرض ويندسور الملكي للخيول يوم الأحد، كما من المتوقع أن يحضر مؤتمراً لتعزيز العلاقات بين بريطانيا والبحرين بحضور الأمير أندرو.

ولفتت «تايمز» إلى أن ملك البحرين يرافقه نجله الأمير ناصر بن حمد، قائد فريق البحرين المشارك في عرض الخيول، والذي يواجه دعوى قضائية في لندن لرفع الحصانة عنده على خلفية مزاعم بتعذيب متظاهرين في الانتفاضة ضدّ حكم والده عام 2011.

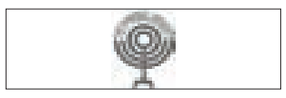

«الإذاعة الإسرائيلية»: نتنياهو يوافق على إجراء مفاوضات تسوية مع الفلسطينيين

زعم رئيس الوزراء «الإسرائيلي» بنيامين نتنياهو، أنه وافق على الدخول في تسوية مع السلطة الوطنية من خلال المفاوضات في الضفة من دون قطاع غزة، مدّعياً أن هذا الطرح قُدّم من وزير الخارجية الأميركية جون كيري.

وقال نتنياهو: «سألني كيري وقال لي إن السلطة لا تسيطر على كل الشعب الفلسطيني، فقلت له أنا أريد ذلك، أنا مستعد لإقامة السلام مع الشعب الفلسطيني الذي يريد أن يعيش بسلام إلى جانب إسرائيل».

وأضاف نتنياهو خلال تقرير بثته «الإذاعة العامة الإسرائيلية»: «إن الوحدة الوطنية بين الفلسطينيين من أجل السلام شيء جيد، لكن تحالف السلطة مع حماس التي تدعو إلى إبادة إسرائيل وتشجع الأنشطة الإرهابية ضدّ الإسرائيليين فهذا شيء سيء».

nrg מערייב

«معاريف»: الموساد يطلب عملاء جدداً في الدول العربية عبر «فايسبوك»

ذكر الموقع الإلكتروني لصحيفة «معاريف» العبرية، أنّ جهاز الاستخبارات «الإسرائيلية» الموساد بدأ حملة كبيرة عبر شبكات التواصل الاجتماعي، خصوصاً «فايسبوك»، لتجنيد عملاء له في الدول العربية.

وقالت الصحيفة إن حالة عدم الاستقرار السياسي التي سادت عقب «الربيع العربي»، دفعت الموساد إلى توسيع عمله، وبات يبحث عبر شبكات التواصل الاجتماعي عن عملاء، مبيّنة أن عمل المؤسسة الاستخباراتية انتقل من العمل السرّي إلى العام، وأنّ بعض الإعلانات يندرج تحت صفة البحث عن العمل.

وأشارت الصحيفة إلى أن تقارير صحافية ذكرت خلال الفترة الماضية أن عدّة عمليات جرت في الآونة الأخيرة على أراضي بعض الدول، خصوصاً العربية، اتهمت الموساد بالوقوف خلفها، منها تلك التي وقعت في إيران ضد علماء، وضدّ منشآت نووية إيرانية.

أوكرانيا تنزلق إلى حربٍ أهلية

ترجمة: ليلى زيدان عبد الخالق

نقلاً عن «DEBKAfile»، وهو موقع إلكتروني مستقلّ تأسس سنة 2000 من قبل فريق من الصحافيين، ويوفّر المعلومات الأمنية والاستخباراتية. سعت المستشارة الألمانية آنجيلا ميركل خلال زيارتها واشنطن في الثاني من نيسان الفائت، إلى تذليل العقبات أمام حلّ الخلافات بين الرئيسين باراك أوباما وفلاديمير بوتين بشأن ما يجري أوكرانيا. في صباح ذلك اليوم، أطلقت الحكومة الموقتة في كييف، والمدعومة من الولايات المتحدة، أوّل هجوم خطير لاستعادة السيطرة على المدن الشرقية التي استولت عليها الميليشيات الأوكرانية الموالية لروسيا، بدءاً بسلافيانسك. في الوقت الذي افتعلت فيه العصابات الموالية لكييف النار في أوديسا مخلّفة أكثر من أربعين قتيلاً من أفراد الميليشيات.

أتى ردّ فعل موسكو من مكتب بوتين نفسه السبت الفائت. إذ صرّح المتحدّث باسمه ديميتري باسكوف: «لا يمكن لروسيا ولا لأيّ دولة أخرى أن تؤثر على مواطني جنوب أوكرانيا. وفي الوقت الذي تتعرّض فيه حياتهم للخطر بسبب تهديد القوات المسلّحة والمتطرّفين والقوميين، سيكون من المستحيل التحدّث إليهم بشأن إلقاء سلاحهم».

وأوضحت المصادر أيضاً أن انتخابات الخامس والعشرين من أيار، تأجلت وفقاً لتخطيط الكرملين.

استُتبعت هذه الأحداث كلّها بفشل المستشارة الألمانية في إحراز أيّ تقدّم بشأن الملف الأوكراني خلال لقائها الرئيس أوباما في البيت الأبيض، وفقاً لما أوضحته مصادر «ديبكا» في موسكو.

لم تسر محادثات أوباما وميركل على ما يُرام، وبدأت تصريحها بالقول: «واجهنا بعض الصعوبات لناحية تخطي مسألة الأمن والحماية الذاتية». ولمّحت أيضاً إلى فضيحة تنصّت وكالة الأمن القومي الأميركي على مكالماتها الهاتفية الخاصة. كما أخذت في عين الاعتبار مسألة التعاون الاستخباراتي المستقبلي بين الحكومتين الأميركية والألمانية بشأن أوكرانيا.

نصحها الرئيس أوباما بودّية: «إذا ما نظر الألمان إلى القضية الأوكرانية من وجهة نظر روسية، فعليهم الاستمرار بالتركيز على ما يحدث ميدانياً، وأن يبقوا نصب أعينهم على أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لم يتمتع بالصدقية والأمانة حيال هذه القضية». ولم يكتفِ أوباما بهذا، بل حثّ أيضاً على فرض مزيد من العقوبات باعتبارها السبيل الوحيد الذي قد «يعيد الرئيس بوتين إلى رشده».

بدا من الواضح أن كلاً من أوباما وميركل كانا بعيدين في الاتفاق حول القضية الأوكرانية وحول كيفية تعاطي بوتين معها، فلا ميركل ولا حتى وكالة الاستخبارات الألمانية «BND» تؤيدان دعم أوباما اللامتناهي للحكومة الانتقالية الموقتة في كييف. وأبدت ميركل استياءها الشديد بسبب تزامن زيارتها إلى واشنطن مع تصاعد أعمال العنف بصورة غير مسبوقة في أوكرانيا، وتحديداً في سلافيانسك، واستتباع هذه الهجمات العسكرية بأخرى أشدّ ضراوة يوم السبت الماضي في بلدة كراماتورسك الواقعة على عشرين كيلومتراً شرق البلاد.

وردّت موسكو على تصعيد الأزمة بإعلان مقرّرات جنيف غير قابلة للحياة، بعد أسبوعين من اتفاق كلّ من الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي وأوكرانيا عليها.

واعتبرت المستشارة الألمانية ـ من جهتها ـ أنّ هذا التصعيد العسكري الأوكراني المتزامن مع زيارتها إلى واشنطن، ما هو إلا محاولة من الجانب الأميركي لإملاء شروطه القاسية على الرئيس بوتين، والتعالي عليه بدلاً من البدء بالتفكير في التحاور معه.

اتسعت الفجوة بين الإثنين، تحديداً خلال المؤتمر الصحافي الذي وجّه فيه صحافيّ ألمانيّ سؤالاً لأوباما (من المرجح أنه جاء مفتعلاً) مفاده: لِمَ لا يحاول لقاء بوتين والتحدّث إليه وجهاً لوجه حول القضية الأوكرانية بدلاً من تضييع الوقت في محادثات هاتفية أضحت عديمة الجدوى... وببساطة... تجاهل الرئيس الأميركي السؤال.

وكان أن واجهت ميركل سؤالين قاسيين، قبل قرارها المتابعة في تقريب وجهات النظر بين الرئيسين:

الموافقة أو عدم الموافقة على الوقوف إلى جانب أوباما لناحية فرض العقوبات على روسيا إلى حين موافقة الكرملين على شروط واشنطن في أوكرانيا... والجواب الطبيعي على هذا السؤال كان: لا. إذ اصطفّت الشركات الصناعية الألمانية العملاقة ـ وهي من محرّكات الازدهار الاقتصادي ـ ضدّ هذا الطرح. وهي التي واجهت قبل ذهابها إلى واشنطن اللوبي الكيماوي العملاق « BASF SE»، والمجموعة الهندسية «Siemens»، و«فولكس واغن»، و«آديداس»، والبنك الألماني، التي حثّتها جميعها على عدم الموافقة على فرض عقوبات اقتصادية على روسيا... ميركل لا تستطيع تجاهل كلّ هؤلاء: فالتجارة الألمانية الخارجية تعتمد بمعظمها على العلاقات المتبادلة بين روسيا والصين أكثر من اعتمادها على أميركا، فضلاً عن أن ثلث احتياجاتها من الغاز تستورده من روسيا... وعلاوةً على ذلك، فإن اثنين من مستشاري ألمانيا السابقين: هلموت كول وغيرهارد شرودر، هما شريكان حقيقيان لمخاوف الطاقة الحكومية في روسيا.

على ميركل أيضاً أن تحدّد ما إذا كانت وكالة الاستخبارات الألمانية «BND» ستشترك مع عملاء الولايات المتحدة لضمان انتخابات الخامس والعشرين من أيار، فهي قد صرّحت أثناء وجودها في واشنطن بأن الوقت أصبح ضيقاً، في إشارة منها إلى أن أيّ تأجيل ربما يكون مفيداً في تطوير أساليب الحوار مع الحاكم الروسي كما من شأنه أن يؤدّي إلى تهدئة نفوس أولئك المتهوّرين الذين يقودون العنف.

أيضاً وأيضاً، تجاهل الرئيس الأميركي مقاربتها هذه، فهو بعد أن أعطى الحكومة الانتقالية الموقتة في كييف الإذن لممارسة العنف، لم يكن أبداً مستعداً للتخلي عن سيطرة هذه الميليشيات الأوكرانية على عشرات البلدات التي تخضع لسيطرتها والتي ستشارك في التصويت. وفي صباح يوم السبت التالي، وعندما لم يكن قد اتضح بعد، الموقف الأميركي ـ الروسي ـ الألماني المشترك حيال الأزمة الأوكرانية، قامت الميليشيات الأوكرانية المسلّحة في سلافيانسك ـ ومن دون سابق إنذار ـ بإطلاق سراح 12 مراقباً عسكرياً، سبعة أوروبيين بينهم أربعة ألمان، وخمسة ضباط أوكرانيين، بعد أسبوع على احتجازهم.

وجاء خبر الإفراج عنهم من مبعوث بوتين الخاص للتفاوض مع الخاطفين، فلاديمير لوكين. وأرفق هذا الخبر مع إعلان موسكو أنه لمن «السخف» أن تجري العملية الانتخابية وسط حرب أهلية، إذ بدا أن الرئيس الروسي في وارد تقديم تنازلات معينة مقابل تأجيل أو إلغاء الانتخابات الأوكرانية. لكن عندما لم تلقَ هذه الإشارة آذاناً صاغية من واشنطن، تولّى بوتين إرسال إشارات كافية كي يعرف الجميع أنه قد تخلى عن كامل مسؤولياته تجاه العنف الحاصل في أوكرانيا.

وبعد دخول كراماتورسك، أعلن مدير «مركز مكافحة الإرهاب» الأوكراني فاسيل كروتوف رسمياً ظهر ذلك السبت: «إن ما نواجهه في دونتسك وفي المناطق الشرقية، ليس مجرد انتفاضة موقتة... إنها حربٌ شاملة».

السعودية... التغيير من الداخل أولاً

■ **عامر نعيم الياس***

المملكة العربية السعودية، رقعة جغرافية واسعة تنسب إلى عبد العزيز آل سعود. نحن في مواجهة حالة نادرة في التاريخ، إن لم تكن الوحيدة، إذ تنسب دولة إلى اسم شخص أتى بسلالته إلى الحكم عبر أمرين: اتفاق مع الولايات المتحدة الأميركية على ضمان استمرار حكم السلالة، والتحالف القائم داخل المملكة السعودية الوهابية بين عائلتي آل سعود وآل الشيخ، الأولى تضم سلالة عبد العزيز والثانية تضم سلالة محمد بن عبد الوهاب صاحب المذهب الذي يشكل الرافعة الدينية الشرعية لنظام الحكم القائم في مسقط رأس الرسول العربي.

ثنائية للحكم تجعل من الرهان على أي تغيير في سياسات المملكة الإقليمية والدولية مرتبطاً إلى حد كبير بالداخل، أي بحركة تموضع الأمراء سواء من أبناء عبد العزيز أو أحفاده، وعند هذه النقطة بالذات بدأت قبل شهرين حركة تغييرات داخل السعودية خارجة عن المألوف في تاريخ المملكة، فقد عُيّن الأمير مقرن بن عبد العزيز (أصغر أبناء عبد العزيز) ولياً لولي العهد، في خطوة خالف فيها الملك السعودي شرط «الأقدمية في الحكم» الذي وضعه والده المؤسّس، وهي خطوة عدّها بعض المراقبين تأجيلاً لصراع الجيل الثاني على الحكم، فيما وضعها آخرون في إطار ترتيب البيت الداخلي، تمهيداً لوصول فرع الملك عبد الله، أي أبناؤه، إلى سدة الحكم في المملكة. احتمال يبدو أن صوره بدأت تتوضح فعلياً في حركة الأوامر الملكية الصادرة منذ حوالى شهرين حتى الآن، إذ أصدر الملك عبد الله الشهر الماضي قراراً بإعفاء الأمير بندر بن سلطان بن عبد العزيز من منصبه كمدير للاستخبارات السعودية، وقبل يومين أعفي الأمير سلمان بن سلطان، أخو بندر، من منصبه كنائب لوزير الدفاع، كما عُيّن الأمير تركي بن عبد الله، نجل الملك، في منصب أمير العاصمة الرياض (العاصمة السياسية)، وقبله عُيّن النجل الآخر للملك الأمير مشعل بن عبد الله أميراً لمنطقة مكة (العاصمة الشرعية والدينية). هذه التغييرات تزامنت مع الدعوة المفاجئة التي أطلقها وزير الخارجية سعود الفيصل لنظيره الإيراني من أجل زيارة المملكة، وبحث الملفات التي تهم الجانبين.

إن الصورة السابقة تمكننا من تسجيل التالي:

ـ ما جرى في المملكة ما كان له ليتم لولا الرضا الأميركي، أو بمعنى أدق الإشراف المباشر على حركة التغيير في المملكة الحيوية بالنسبة إلى الأمن القومي الأميركي. فالتعيينات الأخيرة جاءت في الوقت الذي كان فيه وزير الدفاع الأميركي تشاك هيغل في جدة.

ـ اندفعت السعودية نحو التغيير بعد الزيارة الأخيرة للرئيس الأميركي باراك أوباما إليها واللقاء الذي جمعه بالملك الذي كان يضع جهاز تنفس اصطناعي، لقاء قالت عنه «بي بي سي» البريطانية إنه جاء «لتهدئة مخاوف المملكة وطمأنتها من التقارب الأميركي ـ الإيراني»، لكن الأمر لم يتم وكان «من دون جدوى» بحسب توصيف «واشنطن بوست» الأميركية، وعند هذا التفصيل بالذات، الواضح أن الأميركي فصل الملفات عن بعضها، فأمن الخليج وضمانه والعلاقات المميزة مع الرياض وعواصم الخليج الأخرى لا تتعارض مع خطوات التقارب الدولي مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وهنا تبرز أهمية الدعوة السعودية التي التقطت هذه الإشارة متأخرة قليلاً، لكنها بجميع الأحوال لم تفوّت الفرصة.

ـ تطرح مجموعة أسئلة حول ما جرى في المملكة في الأيام الأخيرة منها: هل ثمة رابط بين التغييرات داخل المملكة وملف التقارب مع إيران، أو بالحد الأدنى الانفتاح الحذر تجاهها؟ هل ترتيب البيت الداخلي في السعودية شرط أساس يسبق أي تغيير مرجو في السياسة الخارجية للبلاد؟

في نظام كنظام الحكم في السعودية، حيث يجد الملوك صعوبة في القراءة باللغة العربية، وحيث تتحكم الأحقاد الشخصية وسباق الولاءات لإرضاء الإدارة الحاكمة في واشنطن في رسم السياسات، فضلاً عن وجود أزمة حكم في الداخل نتيجة الشيخوخة وتضخم أعداد الأمراء الشباب في فروع أبناء عبد العزيز، يصبح مفهوم التغيير من الداخل تمهيداً للتحول الخارجي أمراً مرجحاً. فإقالة بندر بن سلطان، ثم أخيه سلمان الذي «كان مرافقاً لأخيه منذ كان بندر سفيراً في الولايات المتحدة، وكان مساعده في إدارة ملف الحرب في سورية منذ تموز 2012، وتولى إدارة غرفة العمليات المشتركة في الأردن»، هذه الإقالة نتج عنها الاتفاق الذي جرى في حمص، والذي ما كان له ليتم لولا تدخل مباشر من الراعي الأساس لميليشيا «الجبهة الإسلامية» في سورية. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن إعادة ترتيب البيت الداخلي تسمح بالانضباط تحت سقف السياسة الأميركية في المنطقة في عدد من الملفات، أهمها الملفان السوري والإيراني، ففي الأول «لا تسليح للمعارضة المسلحة في سورية بأسلحة نوعية ولا استجابة للجربا» ولا حتى «رغبة أميركية بالتدخل المباشر في سورية» بحسب «واشنطن بوست» الأميركية، وفي الثاني دفع لعجلة التفاوض مع إيران والدول الست الكبرى والتي تجري حالياً في فيينا، دفع بالحد الأدنى باتجاه التمديد لستة اشهر أخرى قبل التوصل إلى الاتفاق النهائي حول تخصيب اليورانيوم، فإدارة أوباما تريد طي صفحة التوتر مع إيران المستمرة منذ أكثر من ثلاثين سنة. وفي هذا السياق وفي دليل على أهمية إتمام التغيير داخل السعودية كان لافتاً أمس الأول تصريح ولي العهد السعودي الأمير سلمان بن عبد العزيز بحضور وزير الدفاع الأميركي تشاك هيغل، والذي حذّر فيه من إيران «الخطرة على شعوب دول المنطقة وأمنها»، تصريح جاء بعد يومين فقط من تصريحات وزير الخارجية سعود الفيصل التي أعلن فيها استعداده لاستضافة نظيره الإيراني محمد جواد ظريف.

من الداخل بدأ التغيير في السعودية، تغيير لإعادة ترتيب البيت الداخلي وإعادة صوغ السياسة الخارجية وفقاً لإيقاع الاستراتيجيات والمصالح الأميركية في المنطقة، بدءاً من حرب الاستنزاف في سورية، مروراً بالتطورات في اليمن والبحرين ومصر ولبنان وأفغانستان، وليس انتهاءً بالمفاوضات النووية مع إيران.

* **كاتب سوري**